الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

تفكك سيادة الدولة في ظل مجتمع المخاطر : دراسة في النظرية الكوزموبوليتية النقدية عند أولريش بيك

The disintegration of state sovereignty in a risk society: A study in Ulrich Beck's critical cosmopolitan theory

م.د علياء محمد طارش
Lecturer Dr. Aliaa Mohammed Tarish
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Al-Nahrain University / College of Political Science
aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص :

تُعَدّ مسألة السيادة إحدى الركائز الأساسية في الفكر السياسي الحديث، غير أنّ التحولات البنيوية في النظام العالمي المعاصر، وتنامي ظاهرة "مجتمع المخاطر" التي وصفها عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك بأنها أدّت إلى إعادة النظر في مفهوم السيادة، إذ لم تعد الدولة قادرة على احتكار القرار السياسي أو حماية المجال الداخلي لسيادتها من المخاطر العالمية العابرة للحدود، سواء أكانت بيئية أم اقتصادية أم تكنولوجية أم صحية أم أمنية .

ولمواجهة تحولات السيادة في سياق مجتمع المخاطر فقد طرح أولريش بيك النظرية الكوزموبوليتية النقدية التي انتقد فيها منطق السيادة على وفق المنظور التقليدي الذي ينظر للسيادة بوصفها حقاً مطلقاً للدولة ضمن الحدود الوطنية التي يقع على عاتقها حماية مواطنيها من مختلف أنواع المخاطر، ونظراً لتعدد وتنوع وزيادة خطورة المخاطر العالمية لم تعد الدولة بسيادتها المطلقة قادرة على مواجهتها، هنا قدم أولريش رؤية تحليلية تنظر إلى السيادة بوصفها وظيفة ديناميكية تتفاعل مع المخاطر العابرة للحدود الوطنية من خلال ربط السيادة بالمسؤولية المشتركة وإعادة تعريف مفهوم القرار السياسي في عالم مترابط يعتمد على التعاون وتحمل مسؤولية المصير المشترك .

الكلمات المفتاحية مجتمع المخاطر، الكوزموبوليتية النقدية، تفكك سيادة الدول، أولريش بيك .

Abstract:

The issue of sovereignty is a cornerstone of modern political thought. However, structural transformations in the contemporary world order, and the rise of the "risk society" phenomenon, as described by Ulrich Beck, have led to a re-evaluation of the concept of sovereignty. The state is no longer able to monopolize political decision-making or protect its internal territory from transnational risks, whether environmental, economic, technological, health-related, or security-related.

To address these shifts in sovereignty within the context of the risk society, Ulrich Beck proposed critical cosmopolitanism. In this theory, he criticized the logic of sovereignty according to the traditional perspective, which views sovereignty as an absolute right of the state within national borders, a right that obligates it to protect its citizens from various types of risks. Given the multiplicity, diversity, and increasing severity of global risks, the state, with its absolute sovereignty, is no longer capable of confronting them. Here, Beck offered an analytical perspective that views sovereignty as a dynamic function interacting with transnational risks by linking sovereignty to shared responsibility and redefining the concept of political decision-making in an interconnected world that relies on cooperation and shared responsibility for its destiny.

Keywords: Risk society, monetary cosmopolitanism, disintegration of state sovereignty, Ulrich Beck's .

المقدمة :

تمثل السيادة إحدى الركائز الجوهرية في بنية الفكر السياسي الحديث منذ تشكّل النظام الدولي في صيغته الحديثة عقب معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، غير أنّ مفهوم السيادة الذي كان في الماضي يشير إلى السلطة العليا المطلقة داخل إقليم محدد قد شهد تحولات بنيوية عميقة وعالمية متسارعة أنتجتها العولمة والتطور التكنولوجي، بصورة جعلت الدولة الوطنية لم تعد قادرة على التحكم في فضائها الداخلي بالدرجة ذاتها التي كانت تملكها في القرون السابقة، وذلك بفعل تدفق المخاطر العالمية العابرة للحدود في ظل الترابط الاقتصادي والتقني والبيئي بين الشعوب، وهنا قدم عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك تصوراً نقدياً أسماه بـ "مجتمع المخاطر" الذي تتجاوز فيه الأخطار قدرات السيطرة الوطنية للدولة وحدود الواحدة إلى الفضاء الإنساني الكوني الذي يهدد الإنسانية جمعاء من دون تمييز قومي أو طبقي، هذه المخاطر الكونية فرضت التفكير في بدائل أكثر انفتاحاً وقادت أولريش بيك نحو تقديم نظريته الكوزموبوليتية النقدية التي تدعو لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والعالم على أساس التضامن والمسؤولية المشتركة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى دراسة كيفية تفكك سيادة الدولة الوطنية في ظل مجتمع المخاطر كما يصورها أولريش بيك، والكشف عن التحولات التي تصيب مفهوم السيادة في ظل المخاطر العالمية، ومعرفة الأسس التي تقوم عليها النظرية الكوزموبوليتية بكونها إطاراً للتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يسلّط الضوء على التحولات البنيوية والوظيفية للسيادة في ظل مجتمع المخاطر العالمي، التي يتصورها بيك بأن الخطر فيها أصبح ظاهرة كونية لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التعاون العابر للحدود الوطنية بين الدول، وفضلاً إيضاح إن ملامح التحول من السيادة التقليدية إلى سيادة مشتركة أو متداخلة، تسهم بفتح آفاقًا جديدة أمام الفهم السياسي للعلاقات الدولية في زمن ما بعد الحداثة، وإعادة بناء مفهوم السيادة في المجتمع الكوزموبوليتاني بأبعاد الأخلاقية التي تؤكد على المواطنة العالمية وحقوق الإنسان، والسياسية التي تربط السيادة بمسؤولية الدولة والمجتمع العالمي عن المخاطر المشتركة .

إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة وكيفية تفكك سيادة الدولة في ظل مجتمع المخاطر العالمية عند أولريش بيك؟ وعمّا إذا كان هذا التفكك يمثل انهياراً للسيادة الوطنية أم إعادة هندسة لها ضمن إطار كوزموبوليتي نقدي. ويتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة :

ما ملامح النموذج الكوزموبوليتي الذي يقترحه بيك لإعادة بناء الفعل السياسي العالمي؟

ما هي البدائل التي تقدمها النظرية الكوزموبوليتية عند أولريش بيك لمواجهة المخاطر العالمية؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تفكك سيادة الدولة في مجتمع المخاطر عند أولريش بيك لا يعني زوالها، إنما يعكس تحولاً بنيوياً في ممارستها بواسطة الكوزموبوليتية النقدية التي تعيد صياغة السيادة بوصفها سيادة شبكية علائقية تُدمَج الدولة الوطنية ضمن فضاء سياسي متعدد المستويات بدل إلغائها.

منهجية البحث :

لقد تم توظيف المنهج التحليلي في تبيان تفكيك مفهوم السيادة عند أولريش بيك ضمن إطار مجتمع المخاطر العالمي، كما تم توظيف المنهج الاستقرائي وذلك لتتبع التحولات البنيوية للسيادة التي أعاد أولريش بيك بناءها على وفق أسس تعاونية وتشاركية تراعي المواطنة والديمقراطية في نظريته الكوزموبوليتية النقدية.

المبحث الأول

التحولات البنيوية لمفهوم السيادة الوطنية للدولة في ظل المخاطر العالمية

تشير التحولات البنيوية لمفهوم السيادة الوطنية عند أولريش بيك إلى تآكل الطابع المطلق لسيادة سلطة الدولة الوطنية في ظل المخاطر العالمية العابرة للحدود، فقد أضعفت هذه المخاطر قدرة الدولة على الاحتكار الحصري للقرار السياسي والأمني، وأصبحت السيادة تُمارَس ضمن شبكات معقدة من الفاعلين المحليين والعابرين للدولة، وعلى وفق ذلك فقد انتقل مفهوم السيادة من منطق السيطرة الوطنية إلى منطق الإدارة المشتركة للمخاطر، وهذا ما سيتم بحثه بمطلبين:

المطلب الأول: سيولة الحدود وتآكل السيادة الوطنية التقليدية للدولة

تُعد السيادة إحدى أكثر المفاهيم استقرارًا في الفكر السياسي الحديث، إذ ارتبطت بولادة الدولة القومية وتكريس مبدأ احتكارها للعنف المشروع داخل الإقليم، غير أنّ هذا المفهوم بدأ يتعرض لتآكل تدريجي مع تصاعد ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي الشبكاتي الذي أعاد معنى السلطة والأمة والهويات وإعادة تعريف حدود الأرض لممارسة السلطة التي كانت موجودة في هياكل اجتماعية معينة قائمة على قاعدة

الصيغ المكانية والزمانية التي لم تعد قائمة في المقام الأول على المستوى القومي ولكنها عالمية ومحلية في الوقت نفسه، ويصل الأمر ايضاً إلى تغيير حدود المجتمع نتيجة تغير الإطار المرجعي لعلاقات السلطة التي تتجاوز الحدود القومية مع ظهور مجتمع المخاطر العالمي الذي وصفه (أولريش بيك)، وهو المجتمع الذي تتجاوز فيه الأخطار قدرات السيطرة الوطنية وتتخطى فيه آثار القرارات الحدود الجغرافية والسياسية للدولة (غرابية ٢٠٢٠، ١٩٤).

ويرى أولريش أن المخاطر العالمية المعاصرة العابرة للحدود هي نتيجة لعمل الإنسان بدلاً من أن تكون قدراً، بحجم مساوئها الناجم من الأثار السلبية للتصنيع والتحديث والعولمة يتجاوز سلطة الدولة القومية، وهنا فأن أولريش رأى أن زيادة الوعي والتصورات للمخاطر يفتح الآفاق ومجالات النقاش في المجتمع، ويشجع النقاش الديمقراطي بين العلماء والعاملين في مؤسسات القانون والإعلام التي تسهم في هيكلة المعارف "السلطة والبحوث"، أي أن سلطة الخبراء توفر الحجج الممكن أن يتقبلها المواطنون بشأن مخاوفهم من تعدد تهديدات المخاطر التي سهم بتشتت مراكز القوة وتراجع احتكار سيادة الدولة للقرار (خضر ٢٠٢٢، ٢١-٢٣). ومن أهم هذه المخاطر:

أولاً: المخاطر البيئية وتفكك احتكار السيادة في السيطرة على التغير المناخي : إنّ المخاطر الكونية كالتغير المناخي تتجاوز اليوم حدود السلطة الوطنية بالنظر لحجم التهديدات المناخية التي تحيط بالمجتمع الدولي، وابرزها ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراته السلبية على الدول والأمم والشعوب التي تشغل اليوم اهتمام العلماء والسياسيين والخبراء والرأي العام حول تفادي سناريوهات المخاطرة التي حذر منها أولريش مقابل تعزيز المقاربة النفعية للجيل الثالث لحقوق الإنسان ببيئة سليمة ونظيفة والتمتع بصحة سليمة، وذلك عن طريق تعزيز آليات التعاون الدولي في مسألة إعادة مأسسة صنع القرار الدولي البيئي القائم على الديمقراطية التشاركية من دون النظر إلى الحدود والسيادة الوطنية بمعناها الضيق، فالبيئة تعيد بناء حوار العلوم والمعارف لبناء البشرية وبقائها بسلام بعيداً عن جدارات السيادة التي تكونها الدول (شكراني ٢٠١٨، ١٠٤)، وإذا كانت الجمعية العام للأمم المتحدة أقرت القرار رقم (١٨٠٣) في١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وفقاً للمصالح الدولة القومية واحترام الاستقلال الاقتصادي للدول، وعد السيادة على الثروات الوطنية شرطاً أساسياً وتعزيز التنمية المستدامة، فأن الدولة المركزية اليوم بمواردها المحدود لم تعد تمتلك القدرة بان تحقق بمفردها الاجماع السياسي ببناء اقتصادات ذات الشأن الإنساني القائم على التضامن والفعل الجماعي من خلال الحوار والتوافق على مبادئ الديمقراطية التشاركية، وعليه لم تعد ممارسة السيادة من أجل القمع والاستبداد مقبولة، كما أن السماح للدول والشركات المتعددة الجنسيات باستغلال الثروات والموارد الوطنية لم تعد مقبولة في ظل التطور التكنولوجي وفتح الأسواق وحرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال والخدمات العابرة للحدود (المصدر نفسه، ١٠٥).

ثالثاً: المخاطر النووية والتكنولوجية وتفكك احتكار القرار السيادي: يؤكد بيك أن المخاطر المصنعة الناتجة عن التطور التكنولوجي المتسارع وما يتسبب به مخاطر مثل انبعاثات الكربون الصناعي الذي يزيد خطورة العيش في مجتمع المخاطر العالمي، فضلاً عن مخاطر الطاقة النووية وما ينجم عنها من التلوث النووي والتسرب الإشعاعي العرضي من المفاعلات النووية الذي يهدد حياة الملايين من البشر، فضلاً عن البحوث التي تدمج بين الصناعة والتكنولوجيا لاسيما التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في مجال تصنيع الأغذية المعدلة وراثياً تسبب بمخاطر غير مرئية لا يمكن معرفتها، كما أنها عالية الكلفة وغير قابلة للتعويض، وتخرج إدارة المخاطر وضبط حسابها في المستقبل من سلطة الدولة وسيادتها الكلاسيكية، إذ تتجاوز الحدود المكانية والآفاق الزمانية إلى شبكات سلطة الخبراء والمؤسسات العلمية والشركات الصناعية الرأسمالية العابرة للقوميات، مما يؤدي لتآكل احتكار الدولة للقرار السيادي المتعلق بمستقبل البيئة والطبيعة (مارون ٢٠٢٣، ٢١٥-٢١٧)، والسيطرة عليها من قبل المؤسسات الوقائية في المجتمع الصناعي المتقدم، ويرفض أولريش بيك أن يطلق على هذه المرحلة ما بعد الحداثة ويطلق عليها حداثة ثانية أنتجت مجتمع المخاطر العالمي الذي يتجاوز حدود السيادة الوطنية للدول نحو الكونية ويجعل المجتمعات تدمر نفسها بنفسها تكنولوجيا، وهنا إدارة هذه المخاطر لا تترك للسياسيين والعلماء فحسب إنما يجب يسهم فيها المواطنون بدور رئيس (مجاهد، ٢٠٢٣، الصفحات ١١١-١١٢). وهنا فأن مجتمع المخاطرة عند أولريش بيك يحلّ فيه منطق توزيع المخاطر بسبب حداثة متطورة تتجاوز محل منطق توزيع الثروات والتطور التكنولوجي للدول، ما يجعلها خارج التحكم ومرتبطة أكثر بالصدفة، ويقول : "إنّها منتجات طفيلية تسافر مع الماء والهواء، وقد "نتنفسها" من دون أن ندري، وقد نأكلها أحياناً" (عزيزي، ٢٠٢٣، صفحة ٦٣).

ويمكننا القول: أن المخاطر النووية والتكنولوجية هي من صنع الإنسان تنتقل الأثر السيادي من الدولة القومية لصالح كبرى الشركات والمؤسسات الاقتصادية العابرة للقومات بموادها المالية الضخمة التي تفوق اقتصاديات ومواد وقدرات الدول التي تعجز عن مواجهة المخاطر، ومن ثم فكلّما ازدادت قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، تزايدت احتمالات الكوارث البيئية والتقنية والصحية التي تتجاوز قدرة أي دولة على إدارتها، ومن هنا تصبح السيادة مفهومًا هشاً لأنّ الخطر ولا يمكن عزله داخل فضاء وطني مغلق إذ لا يعترف بالحدود السياسية للدول.

رابعاً: المخاطر الصحية العالمية وتحول السيادة فيها من الاحتكار الوطني للتنسيق الدولي يرى أولريش بيك أن على الرغم من تطور الحضارة الإنسانية وما جاءت به من تحديث مهم لاستغلال الأرض في خدمتها، فأنها كانت السبب نحو تعرضها لمخاطر صحية عبر ملوثات الشركات والمصانع التي تتجاوز مسألة السلامة بقولهم: "أننا ندافع عن تنين الجوع"، فالفاقة تحد من إدراك المخاطر وتتجاهلها، ليتم

بالمقابل التلاعب بصحة الإنسان من قبل شركات الأدوية والمؤسسات الصحية، التي تعمل على تسطيح مفاهيم التأمين والتحذير من المخاطر والتحايل على السكان، لتبدو كأنها مجرد تحذيرات عادية ومن باب السلامة المبالغ فيها (بيك ٢٠٠٩، ٨٤-٩٨)، لكن مع تطور الأوبئة والأمراض العابرة للحدود وصعوبة السيطرة عليها جعلها أبرز المظاهر المعاصرة لمجتمع المخاطر العالمي عند أولريش بيك، ومثل ذلك وباء انفلونزا الخنازير عام ٢٠٠٩ ووباء الإيبولا عام ٢٠١٤ وجائحة كوفيد ١٩ التي لم تغب فيها لغة المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية التي اتهمت بالتواطؤ مع الصين المتسبب فيها بعدم الكفاءة في التعامل مع الوباء على الرغم من الصين تعاون مع منظمة الصحة العالمية، فإن هذا الصراع والتبادل بالاتهامات في التسبب بالأوبئة حذر منه أولريش بيك بأن الدول ستصل لمرحلة ليس فيها ربح وخسارة إنما الفشل في تحقيق الأمن الصحي الجماعي لمواطنيها (الناصر ٢٠٢٥، ٣١-٣٢)، وعليه فإن أولريش بيك يفترض أن يتم إدارة ومواجهة التهديدات الصحية التي تتجاوز نطاق السيادة التقليدية للدول بالاعتماد على التنسيق الدولي وشبكات الخبراء والمنظمات الصحية العالمية، وهذا الأمر يعبر عن نقطة تحول لدور الدولة من فاعل سيادي مستقل يمتلك "السيادة الصحية" سلطة احتكار وتنظيم إدارة الأزمات الصحية إلى منسق ضمن في منظومة كوزموبوليتية لإدارة المخاطر الصحية والحد منها، وتعتمد هذه المنظومة على سيادة تفاوضية تشاركية تقوم على التعاون الدولي ومشاركة الخبرات والمعرفة الصحية بدل السيطرة المباشرة (بيك ٢٠١٣، ١٣). وهنا يمكننا القول: أن المجتمعات المعاصرة تواجه مخاطر من صنعها مثل الأوبئة العالمية التي تتجاوز حدود السلطة الوطنية الصلبة، وهذه المخاطر تعيد تعريف مفهوم السيادة المطلقة للدولة القومية وتؤكد الحاجة لحوكمة صحية مشتركة بين الدول، فمثلاً أزمة جائحة كوفيد ١٩ كشفت هشاشة السيادة الصحية للدول لاحتواء الوباء منفردة، واضطرت للتعاون مع منظمة الصحة العالمية أمام عولمة الخطر.

خامساً: المخاطر الاقتصادية والمالية العالمية وإفراغ السيادة الاقتصادية : في سياق العولمة والتطورات التكنولوجية ظهرت المخاطر الاقتصادية العالمية التي لم تعد محصورة ضمن نطاق الدولة القومية، مما تطلب نقاشاً عاماً عالمياً تجاوز الحدود الوطنية (غازي ٢٠٢٥، ٨٢-٨٣)، لا سيما فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية التي لم تعد وطنية الأثر مثل الانكماش المالي العالمي أو تقلب أسعار المواد الأساسية وعدم استقرار والأسواق المالية، هذه الأزمات أصبحت عابرة للحدود مرتبطة بالتشابك العالمي للاقتصادات بصورة لا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها، حتى لو كانت تتمتع بقدرة سيادية قوية داخلياً، فأن "الدولة القومية" بالنهاية تفقد قدرتها على التحكم بالاقتصاد الوطني (بيك ٢٠١٢، ٢٨-٣٠)؛ نتيجة للعولمة الاقتصادية وقوة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي تقلّصت قدرة الدول على التحكم في سياساتها الاقتصادية، وأضعفت القرار السيادي لها أمام تزايد قوة الشركات المتعددة الجنسيات

(غازي ٢٠٢٥، ١٥٩). وأمام كثافة الحركة التجارية لتدفقات رأس المال وشبكات الأسواق المالية العالمية الشاملة التي تفرض منطقها على السياسات العامة للدول، تتحول السيادة الاقتصادية للدول إلى سيادة شكلية خاضعة لإكراهات رأسمالية السوق والاتفاقيات والمؤسسات المالية الدولية العابرة للحدود، مما تؤدي لتآكل السيادة الاقتصادية التقليدية للدولة، إذ لم تعد وحدها قادرة على التحكم في سياساتها المالية وحماية اقتصادها من الأزمات الخارجية وإدارة المخاطر الاقتصادية العابرة للحدود، لذا تتجه الدول نحو شبكات تعاون مع المنظمات المالية العالمية والمنظمات الاقتصادية مثل "الحماة الحمر" الذين يحاربون الفقر والصراع الطبقي عبر سيادة تفاوضية تشاركية تعتمد على التنسيق بين الدول والمؤسسات المالية الدولية (بيك ٢٠١٢، ٣٠-٣٦). وهنا يمكننا القول: بأن الدولة في مجتمع المخاطر الاقتصادي أصبحت مجرد فاعل جزئي ضمن نظام عالمي معقد لم يعد فيه بإمكانها ممارسة السيطرة المطلقة على اقتصادها الداخلي، وهذا الأمر أسهم بإعادة تعريف مفهوم السيادة للدولة القومية في عصر العولمة والتقنية والتشابك الاقتصادي الدولي الذي فرض على الدول إعادة النظر بحماية مصالحها وأمنها.

خامساً : المخاطر الأمنية للإرهاب والجريمة المنظمة وتدويل السيادة الأمنية : يفكك بيك التصور التقليدي للأمن القومي، إذ ير أن تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تشكل خطر لعمل الديمقراطيات الليبرالية وسيادة القانون، ولا يمكن مواجهتها عبر أدوات الدولة القومية وحدها، كما أنه لا يمكن حسابها والتنبؤ بنشاطها في المستقبل، إذ إنها تتجاوز منطق السيطرة (Sullivan ٢٠٢٤، ٢٤)، لاسيما فيما يتعلق بانتشار الإرهاب والشعور بالظلم مثلاً إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا ينتهي، وتزايد مخاطر تهريب المخدرات والبشر من خلال شبكات الجريمة المنظمة التي تعبر الحدود الوطنية للدول (Swaaningen ٢٠١٣، ١٤٠)، مما يجعل مواجهتها عبر أدوات الدولة السيادية التقليدية أمراً غير ممكن وهنا يرى أولريش أن الدولة القومية ضرورة أولاً: سن القوانين العقابية، وثانياً: زيادة قدرتها التكنولوجية لمحاربة الشبكات الإجرامية التي تمارس تهديدات تتسم بطابع شبكي غير مركزي يستهدف البنية التحتية للدولة بالاعتماد انظمة تكنولوجيا المعلومات، وتدمير الحواسيب بالفايروسات وتوظيف الذكاء الاصطناعي لنشر الخوف والفزع، وثالثاً: التعاون مع شبكات أمنية وخبراء دوليين وتحالفات عابرة للحدود، هذا الواقع يؤدي إلى نشوء نمط من السيادة التفاوضية الأمنية الجديدة تقوم على التنسيق وتقاسم المسؤوليات وتتجاوز الإطار الإقليمي للدولة القومية بدل السيادة الصلبة القائمة على السيطرة واحتكار الأمن (مارون ٢٠٢٣، ٢١٨-٢٢٨). وهنا يمكننا القول أن أولريش يرى إن محافظة الدولة على أمنها من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة، يفترض عليها تبنّي سياسات وقائية قائمة على سيادة أمنية تفاوضية بدل السيادة الاحتكارية للأمن، وبذلك تصبح إدارة وتدويل الأمن مع انتشار الإرهاب العابر للحدود والتهديدات الإلكترونية في مجتمع المخاطر مسألة كوزموبوليتية يفترض على الدول التعاون فيما بينها، إذ لم تعد الجيوش وحدها أدوات حماية كافية الدولة التي أصبحت في الوقت المعاصر بحاجة إلى

تنسيق أمني عابر للقوميات في عصر التطور التكنولوجي وتفكك السيادة الكلاسيكية وصعود فواعل سيادية بديلة .

المطلب الثاني: تأثير شبكات الفاعلين فوق وداخل الدولة في تفكيك السيادة : أن انتقال مراكز القوة من الدولة للفاعلين فوق وتحت الوطنيين العابرين للحدود في تشكيل المجال السيادي يسهم بنقل إدارة المخاطر من النطاق القومي إلى شبكات دولية تتقاسم المسؤولية، وتصبح القرارات السياسية مرتبطة بتفاعلات خارجية لا يمكن للدولة السيطرة عليها كلياً، ويرى أولريش بيك أن تفكك سيادة الدولة في مجتمع المخاطر يرتبط ارتباطاً مباشراً بصعود شبكات فاعلة جديدة تعمل فوق حدود الدولة القومية وداخل بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع السلطة وتآكل احتكار الدولة للقرار السيادي نتيجة لظهور عدة فاعلين:

أولاً: الفاعلون فوق الدولة: يشير بيك إلى أن المخاطر العالمية البيئية والصحية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية لا تعترف بالحدود السياسية وتجاوز الإطار الوطني بصورة لا يمكن احتواؤها أو إدارتها ضمن الحدود الوطنية، الأمر الذي يؤدي لإفراز فاعلين فوق وطنيين يمتلكون قدرة وتأثير تفوق بكثير من الأحيان قدرة الدولة نفسها مثل:

أ- **المنظمات والمؤسسات العابرة للحدود :** يشير بيك إلى أن المؤسسات والمنظمات العابرة للحدود لم تعد مجرد مؤسسات تنسيقية إنما أصبحت مراكز قرار غير مباشرة تمارس تأثيراً مباشراً في السياسات الوطنية من خلال فرض معايير على الدولة بوصفها استجابات ضرورية للمخاطر التي تحيط بالدولة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية ووضع معايير السلامة والصحة والأمن وتنظيم الأسواق والاقتصاديات، ونتيجة لذلك تضطر الدولة أحياناً وتجبر لموائمة تشريعاتها وسياساتها مع تهديدات المخاطر ومتطلباتها الخارجية، مما يؤدي لتآكل سيادتها الوظيفية وتحويلها لمجرد سلطة تنفيذية في منظومة عالمية أوسع (بيك ٢٠١٣، ٤١-٤٧).

ب- **الشركات المتعددة الجنسيات :** يؤكد بيك أن الشركات المتعددة الجنسيات تمثل أحد مخاطر تفكك سيادة الدولة؛ لأنها تمتلك قدرة على التحرك خارج القيود القانونية الوطنية الصارمة للدولة وتعمل بمنطق اقتصادي كوزموبوليتي يقوم على فرض منطق السوق العالمي على القرار السياسي للدولة، كما أنها تمتلك القدرة في الضغط على الحكومات عبر الانسحاب أو الاستثمار مما يضعف من سيادة الدولة الاقتصادية من جهة ويؤدي إلى تراجع قدرة الدولة على حماية مجالها الاقتصادي لصالح المصالح الاقتصادية العابرة للحدود (Schwobel، ٢٠١٢، ٨٢). وهنا يمكننا القول: بأن الشركات المتعددة الجنسيات أحياناً تفرض سياسات وقرارات اقتصادية على الدول على وفق منطق السوق العالمي والضغط الاستثماري وليس على وفق منطق الدولة، وأحياناً لا تلتزم بمعايير الرقابة

القانونية الوطنية مما يضعف من سيادة الدولة الاقتصادية وقدراتها على حماية مواطنيها اجتماعياً، وتحويل السيادة الاقتصادية لسلطة موزعة بين عدة فاعلين .

ج- **المؤسسات المالية الدولية:** تعد المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أبرز الفاعلين فوق الدولة في تصور أولريش بيك، إذ تمارس تأثيرًا مباشرًا على السياسات الاقتصادية للدول، فهذه المؤسسات لا تكتفي بتقديم القروض إنما تربطها بشروط إصلاحية تمس جوهر السيادة الاقتصادية، كفرض الخصخصة، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ويرى أولريش أن قبول الدول بهذه الشروط يعكس انتقال مركز القرار السيادي من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، وبذلك تتحول الدولة من فاعل مستقل في المجتمع الوطني إلى منفذ لسياسات المجتمع العالمي العابرة للحدود، مما يؤدي لتآكل مفهوم السيادة التقليدية، ويؤكد أولريش بيك أن هذا الوضع يعبر عن اختلال ميزان القوة في عصر العولمة والحداثة الثانية التي أصبحت السلطة المالية العالمية فيها قادرة ومتحكمة وموجهة لمصائر الدول من دون مساءلة ديمقراطية داخلية (Burgess ٢٠١١، ١٥٩).

ثانياً: الفاعلون داخل الدولة: يرى أولريش بيك أن الدولة تعيد إنتاج ضعف سيادتها من داخلها وذلك عبر صعود فاعلين مؤثرين في داخل بنيتها الاجتماعية والسياسية ومن هؤلاء الفاعلين :

أ- **الخبراء والتكنوقراط والعلماء:** يحتل الخبراء والتكنوقراطيين والعلماء في مجتمع المخاطر مكانة مهمة بكونهم مصدراً للسلطة المعرفية والعالم العقلاني بصورة تجعلهم يحتكرون تفسير المخاطر داخل الدولة، وبأن قراراتهم التقنية في مجتمع المخاطر التكنوقراطي تقدم بوصفها ضرورة علمية وليست مجرد خيار سياسي، وبأن دورهم يكمن في تحويل السلطة من القرار السياسي إلى القرار التقني، وهنا يكون مظهر تحول السيادة من إرادة سياسية تعتمد على "سيادة القانون" إلى إرادة تقنية تعتمد على سيادة "سلطة الخبراء" (بايمه ٢٠٢٣ ١٩٨-١٩٩).

ب- **وسائل الإعلام والحركات الاجتماعية:** تعد وسائل الإعلام فاعلًا مؤثراً في رسم الأجندة السياسية للدول، لاسيما فيما يتعلق قضايا المخاطر البيئية والصحية والصراع البيئي والمشكلات الاجتماعية والقلق المتولد حولها، وهنا تمارس وسائل الإعلام ضغطا مباشرا على الدولة وتحدّ من قدرتها على التحكم في المجال العام، ما يسهم في تفكيك احتكارها لتمثيل المصلحة العامة ومنع الأصوات المختلفة من أن تسمع عبر الحوار والنقاش العام وعمليات تشكيل الرأي العام والخطوات السياسية اللاحقة حول الأزمات والكشف المخاطر وتصنيفها في مجتمع المخاطر، وعليه يرى أولريش بيك أن وسائل الإعلام الحديثة لم تعد مجرد أداة نقل للمعلومات والصراعات والأزمات للجمهور، إنما هي اسهمت بتكوين جمهور يعبر بصورة متزايدة حدود السيادة الجغرافية والقومية، وتحولت إلى فاعل داخلي مؤثر في بنية الدولة وسيادتها ضمن مجتمع المخاطر بما يؤدي إلى نزع احتكار الدولة لسلطة

تعريف الخطر وإدارته من خلال تشكيل الرأي العام تفرض وسائل الإعلام ضغوطاً مباشرة على صناع القرار، وتجعل السيادة في الدولة عرضة للمساءلة العلنية المستمرة من قبل المواطنون النشطاء، وبهذا المعنى تتحول السيادة من سلطة مركزية مغلقة إلى سيادة تفاوضية داخل الفضاء الإعلامي (ليستر ٢٠١٢، ٦٣-٦٤).

أما بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية فشير بيك إلى الدور المهم الذي تلعبه ما يسمى بـ"الحركات الاجتماعية الجديدة" في رفع مستوى الوعي العام بالمخاطر، فعلى سبيل المثال تدير منظمة غرينبيس وهي منظمة مستقلة ملتزمة بحماية البيئة العديد من الحملات الإعلامية البارزة للفت الانتباه إلى المخاطر البيئية التي تتسبب بها الشركات والحكومات أو التي تقلل من شأنها (بيك، ٢٠٢٥). وهنا يمكننا القول: أن أولريش بيك يرى أن المنظمات الاجتماعية وسلطة الإعلام تسهم في تنمية الوعي العام بالمخاطر وتعزيز النقاش المفتوح، إذ تجعل المخاطر مرئية وذات مغزى وأهمية للناس .

ت-**المنظمات غير الحكومية:** يرى أولريش بيك أن المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة المخاطر، تمثل فاعلاً داخلياً يحدّ من احتكار الدولة لسيادة إدارة المخاطر العابرة للحدود، وتعتمد في دورها الراديكالي الفاعل على الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الحديثة لممارسة ضغط أخلاقي وسياسي على الشركات الكبرى والدول الرأسمالية، والعمل على تقويض احتكارها لتمثيل المصلحة العامة، إذ تمارس هذه المنظمات دوراً رقابياً من داخل المجال الوطني عبر التقارير والحملات الإعلامية، والتأثير في الرأي العام وصناعة القرار. كما تسهم بنقل قضايا المخاطر من الإطار الحكومي المغلق إلى الفضاء العمومي، مما يجعل السيادة أكثر تفاوضية وانفتاحاً (ملاعب، ٢٠٢٠، صفحة ١٢٢). وبهذا تتحول الدولة من فاعل سيادي أوحد لطرف ضمن شبكة من الفواعل المجتمعية .

بناءً على ما سبق ذكره في ضوء تحليل أولريش بيك الذي يشير إلى أن تفكك سيادة الدولة في مجتمع المخاطر هو نتيجة منطق عالمي جديد فرضته المخاطر الكونية العابرة للحدود من جهة، ونتيجة تفاعل بنيوي تمثل بصعود شبكات فاعلين جدد فوق وداخل الدولة من جهة أخرى. وهذا التحول الجذري في التفكير السياسي يتجاوز السيادة المطلقة والصلبة للدولة، نحو نموذج التعاون السياسي العالمي لا يعني زوال الدولة، إنما فقط تغيّر وظيفتها من "سلطة احتكارية" إلى "فاعل مندمج" في شبكة معقدة من المخاطر والمسؤوليات ضمن منظومة شبكية من قنوات معرفية سياسية واقتصادية وإعلامية وتكنولوجية متعدد المستويات قائمة على التعاون العالمي، ومحكومة بمنطق كوزموبوليتي للمصالح المشتركة في مواجهة المخاطر العالمية .

المبحث الثاني

الكوزموبوليتية النقدية وإعادة هندسة مفهوم السياسة عند أولريش بيك

إذ كانت الكوزموبوليتية تصور سياسي يقوم على الإنسانية وحدة ككل من الناحية الأخلاقية والسياسية وتجاوز الانتماءات الضيقة كالقومية أو العرق أو الدين، فإن الكوزموبوليتية النقدية عند أولريش بيك ليست مبدأ أخلاقي عالمي أو مجرد قيمة إنسانية فقط، إنما تمثل إطاراً تحليلاً وسياسياً لإعادة بناء السياسة العالمية، وضرورة سياسية في عصر تتخطى فيه الأزمات حدود الدولة الوطنية، مما يفرض أشكالاً جديدة من التعاون والسيادة المشتركة مع تحولات العولمة ومجتمع المخاطرة، وهنا يقدم أولريش نسخة سياسية وعملية من الكوزموبوليتية النقدية بوصفها مقاربة تفكيكية لإعادة تعريف السياسة ضمن فضاء تشاركي عابر للحدود الوطنية .

المطلب الأول: الكوزموبوليتية كإطار لإعادة بناء السياسة العالمية

يرى أولريش بيك أنّ المخاطر الكونية التي أنتجتها الحداثة قد كشفت حدود الدولة القومية بوصفها الإطار الوحيد للفعل السياسي، لم تعد تعالج من منطق فلسفي وأخلاقي، فالعالم اليوم لم يعد مقسوماً إلى وحدات مغلقة" الدولة، الجيش ،العلم، الاقتصاد"، بل إلى فضاء مترابط تشكل فيه الأزمات شبكة واحدة، ومن ثم فإن الاستجابة لهذه الأزمات تتطلب تحولًا جذريًا في الوعي السياسي، من وعي وطني إلى وعي كوزموبوليتي بصورة تقترب مما كان يعنيه سقراط من مقولته : "أنا أعرف أني لا أعرف شيئاً" في معرفة الجانب المظلم من المخاطر (بيك ٢٠١٣، ١٢٢).

ويجمع أولريش بيك في النظرية الكوزموبوليتية الواقعية بين الانتماء المحلي والوعي العالمي، وذلك في رؤية فكرية تتجاوز الثنائية التقليدية بين القومية والعالمية وتقدم رؤية جديدة للانتماء والهوية في عصر العولمة (عيد ٢٠٢٥، ٥٦-٥٧)، كما أنها تمثل بنية فكرية وعملية لإدارة المخاطر العالمية تفترض أنّ قضايا مثل المناخ، والأوبئة، والانهيارات المالية، والأمن الرقمي، هي قضايا أمنية عالمية غير قابلة للحصر في داخل الحدود الوطنية، كما أنه لا يمكن حلّها ضمن منطق السيادة الوطنية، لأنها تتجاوز الحدود وتخترق النظم السياسية جميعها، مما يؤدي إلى تآكل الإطار التقليدي للسياسة الوطنية بصورة تثير قلق كل أمة وكل عرق وكل ديانة وكل طبقة وكل فرد هو نتيجة ومسبب لها، لذلك فإن بيك يدعو إلى ما يسميه بـ "**إعادة تأميم العالمية**"، أي أن تعترف الدول بأن بقاءها أصبح مرهوناً بقدرتها على الانخراط في نظام عالمي قائم على التعاون وليس الهيمنة، وعلى المشاركة والمسؤولية المشتركة (العلاق ٢٠٢٠، ٣٧٥).

واستناداً إلى ما سبق ذكره تتحول الكوزموبوليتية تحاول التغلب على عدد من النقاط منها : **أولاً: تجاوز أزمة السياسة الوطنية في ظل مجتمع المخاطر العالمية** : يرى أولريش بيك أن التحولات العميقة التي شهدها العالم المعاصر أدت إلى تقويض الأسس التقليدية التي قامت عليها السياسة المرتبطة بالدولة

الوطنية، الأمر الذي استدعى البحث عن إطار جديد لفهم السياسة العالمية التي تتميز بتعدد الفاعلين والتحالفات والاستراتيجيات والتنظيمات والمؤسسات التي تشير "القواعد الأساسية أو الكامنة التي تدير ممارسة السلطة الوطنية أو السيطرة عليها أو لجعل بعض أشكال الممارسات السياسية الوطنية أو الدولية ممكنة بالتعديل"، في ظل تعدد التنظيمات "أنظمة الرعاية الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية الأساسية" تبرز الكوزموبولتية النقدية بوصفها الإطار الأقدر على تفسير هذا التحول وإعادة بناء السياسة على أسس تتجاوز مساحة الحدود الوطنية– الدولية الصلبة (بيك ٢٠٢٠، ٣٣–٣٧).

ثانياً: تعدد الفاعلين في السياسة العالمية : سعى أولريش بيك لإعادة تعريف السياسة ذاتها في ظل ما يمكن تسميته بـ الكوزموبوليتانية الجبرية بحيث لا تُمارس السلطة فقط داخل مؤسسات الدولة، إذ لم تعد حكراً على الدولة الوطنية، إنما أصبحت مجالاً تشاركياً عبر الفضاءات العالمية التي تضم فواعل متعددة: مثل الأمم المتحدة، ومنظمات البيئة، والمحاكم الدولية، والمؤسسات العلمية والإعلامية وشبكات المجتمع المدني العالمي والجماهير والمنظمات غير الحكومية المتخطية للحدود القومية، فهذه الفضاءات بمختلف بتنوعها المتعدد أعادت توزيع السلطة السياسية خارج الإطار السيادي التقليدي، بصورة لا تنتقص من سيادة الدولة إنما تمنحها بعداً وشعوراً بالوحدة العالمية، يجعلها شريكاً في إدارة الخطر بدل أن تكون فاعلاً منفرداً (العلاق، ٢٠٢٠ ٣٨٥)، وهنا فأن السياسة العالمية لم تعد مجرد خيار إداري وتصر مستقبلي إنما هي ضرورة واقعية فرضتها طبيعة المخاطر العالمية والعولمة في سياق بنيوي أعاد تشكيل علاقات السلطة في فضاء سياسي متعدد المستويات تجاوز الثنائية الصلبة بين الوطنية والعالمية لصالح الاعتراف بتداخل المستويات السياسية (بيك ٢٠١٢، ٩٢–٩٥). وهنا يمكننا القول : أن أولريش يرى السياسة العالمية لم تعد حكرًا على الدولة الوطنية، إنما أصبحت مجالاً تشاركياً يضم فواعل متعددة تعيد توزيع السلطة السياسية خارج الإطار السيادي التقليدي.

ثالثاً: تجاوز ثنائية الداخل والخارج : تقوم السياسة التقليدية على الفصل بين الداخل الوطني والخارج الدولي أو بين الدولة والأمة، إلا أن بيك يرى أن هذه الثنائية لم تعد صالحة للتحليل السياسي المعاصر. فالعولمة أفرزت واقعًا تتداخل فيه المستويات المحلية والعالمية، وأصبح القرار السياسي يُصاغ داخل فضاءات متشابكة من القوى العالمية الجديدة التي لا يمكن حصرها في نطاق الدولة، ومثل ذلك منظمة التجارة العالمية التي تفرض من خلال قادتها وخبرائها سياستهم على العالم كله، وبحسب بيك فإن هذا التحول من "السيادة الوطنية" إلى "السيادة التعاونية" يشكل جوهر الحداثة الثانية التي يعيشها العالم اليوم، حيث تتحول السياسة من فن السيطرة إلى فن المشاركة، فالسيادة في الإطار الكوزموبوليتي هي ممارسة جماعية لإدارة المصير المشترك، وليست حقًا حصريًا لدولة بعينها (بيك ٢٠١٠، ٤٩–٥٤).

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول : إنه في ضوء الكوزموبوليتية النقدية تتحول السلطة من كونها سلطة محتكرة إلى سلطة شبكية قائمة على التفاعل والتنسيق. ومن ثم، تُعاد صياغة السياسة العالمية بوصفها عملية مستمرة لإدارة المخاطر عبر آليات تعاونية متعددة المستويات.

المطلب الثاني: نحو نموذج سياسي بديل: المجتمع الكوزموبولتي لما بعد الدولة الوطنية:

يأتي طرح المجتمع الكوزموبوليتي عند أولريش بيك بوصفه امتداداً لمشروع الكوزموبوليتية النقدية، ونتيجة مباشرة لإعادة بناء السياسة العالمية الواقعية الكونية التعاونية خارج الإطار السيادي التقليدي، فبعد إعادة بناء السياسة العالمية خارج الإطار السيادي التقليدي، يصبح من الضروري البحث في شكل المجتمع السياسي الناتج عن هذا التحول (Beck، ٢٠١٢، ٣١٤). ومن هنا تبلور مفهوم المجتمع الكوزموبوليتي لما بعد الدولة القومية الوطنية بكونه التعبير البنيوي عن هذا التحول، والانموذج السياسي البديل الذي تداخل فيه الانتماءات والهويات وتُعاد هندسة السيادة والروابط السياسية القوية (Priban ٢٠١٩، ١٥٥)، من خلال تحليل وتفكيك مرتكزاته السياسية والبنيوية وكالآتي:

أولاً: تفكك العلاقة التقليدية بين المجتمع والدولة القومية في السياق الكوزموبوليتي : إن ارتفاع مستوى الوعي العالمي بالمخاطر العالمية التي تهدد كوكب الأرض كانت الدافع وراء تجدد النقاشات المعاصرة الخاصة بالحكم العالمي والبحث عن السلطة في عالم يعيش في تناقض من حالة اندماج معقد وتفتيت شديد في وقت واحد لم يجد له حلولاً في ظل النظام الدولي ومؤسساته عبر الزمن، من هنا أنطلق أولريش بيك بأهمية مغادرة اللحظة الكوزموبوليتية –اللاقومية نحو العالمية متعددة الأبعاد وحاسمة ومنسقة (الكناني ٢٠٢٠، ١٩٣–١٩٤)، يرى أولريش بيك أن التحولات التي أفرزها العولمة التي جعلت العالم عبارة عن قرية كونية واحدة فأنه بالمقابل لا تخفى حقيقتها بمخاطرها العالمية التي أسهمت بتفتيت العالم وزيادة انقساماته (الكعبي ٢٠٢٢، ١٣)، وأدت إلى تفكك العلاقة التقليدية التي ربطت المجتمع بالدولة القومية الممنهجة، إذ لم تعد الدولة الإطار الحصري لتنظيم المجال السياسي أو تمثيل المصالح الاجتماعية، فضلاً عن تجاهل التدفقات الثقافية والشبكات التجارية العابرة للحدود، في حين تسمح الدولة القومية المعيارية للأمة بحقها في السيادة والتنظيم السياسي والأخلاقي، وتميزها الثقافي من خلال حصر المجتمع المنظم والمحدد على المستوى الوطني في الدولة التي تقدم نفسها على أنها الأكثر شرعية للقانون والنظام والفعل السياسي (Maronitis ٢٠١٩، ٤)، فقد أفرزت العولمة فضاءات جديدة للفعل السياسي خارج مؤسسات الدولة الوطنية، مما جعل المجتمع يتحرك داخل شبكات عابرة للحدود، وعلى وفق هذا التصور الكوزموبوليتي فأن العولمة لا تعني الدولة العالمية ووجود المجتمع تابعاً لبنية الدولة، إنما تعني بحسب وجهة نظر أولريش مجتمعاً عالمياً من دون دولة عالمية ومن دون حكومة عالمية،

وعليه فهذا العالمي هو ليس مجتمعاً وطنياً كبيراً يحتوى على المجتمعات الوطنية الأخرى ويعمل على إلغاء وجودها، إنما هو آفق عالمي يتم تكوينه عن طريق الاتصال، والعمل المشترك الذي يجعل المجتمع شريكاً في إنتاج السياسة في ظل نظام مختلط اقتصادي رأسمالي شامل يتسع كل يوم (بيك، ٢٠١٢، ٣٤-٣٥). ولابد من الإشارة هنا إلى إن أولريش لا يعني في هذا التحول انهيار الدولة إنما إعادة تموضعها داخل سياق سياسي تتقاسم السلطة مع فواعل أخرى غير دولتية .

ثانياً :إعادة تعريف المواطنة خارج الإطار الوطني المغلق : إذ كان الإنسان البدائي تاريخياً لجأ لتكوين وحدات تضامنية "العائلة الصغيرة" "القبيلة" والهويات والأثنيات وحركات اجتماعية لمساعدته في مواجهة الخوف وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني، فاليوم أصبحت الذات الجمعية الجديدة بمجتمع الشبكات الرقمية تعيش حالة اغتراب وخوف وفقدان اليقين في ظل مجتمع المخاطر العالمي، الذي يراه أولريش بيك يدفع الأفراد إلى ملاذ الجماعات والحركات الثقافية التي تماثل هوياتهم، إلا أنهم يؤسسون لهويات سائلة أساسها الفردية المشابكة والجماعاتية الفردية للأفراد الذين يريدون تغيير حياتهم، مما يؤدي إلى انبثاق وعي عرقي وظهور مظاهر التعصب الديني والجمعانية الفكرية السياسية والثقافية، وانتقال هذه المظاهر للفضاء الشبكي لدرجة تصل لوضع مسافة تجاه المخالفين وطردهم من الشبكية الرقمية التي يدور في فلكها العالم (زكاغ ٢٠٢٣، ١٥٢-١٥٣). وعليه فإن العولمة والشبكاتية الرقمية عبر الأجهزة الذكية والطابعات ثلاثية الأبعاد أنشأت تحديات جديدة ومهمة يرى أولريش بيك أنها أعادت معنى الأمة والهويات وحدود الأرض وممارسة السلطة التي لم تعد قائمة اليوم في المقام الأول على المستوى القومي في ظل وجود المخاطر العالمية التي غيرت حدود المجتمع والأفراد، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي ترى الأفراد هدف إعلاني ينبغي السيطرة على آرائهم وأفكارهم التي تشكل تحدياً للشركات وتفكيكاً لنفوذ السلطات والمؤسسات السياسية، ومواجهة للأسس الثقافية للحضارة الغربية العجوز التي تعيش واقع هوياتي جديد يتشكل على نحو فوضوي للقيم والمبادئ، والسلوك غير الاجتماعي الذي يملئ الحياة والاعمال والاسواق ولا تضبطه كل محاولات التوجيه والإرشاد والانتقاد، فالذي يسود هو التطرف والعنف اللفظي والفعلي وكراهية الهويات (غرابية ٢٠٢٠، ٢٩٤-٢٩٥).

وبناءً على ما سبق ذكره سعى أولريش بيك في نظرية الكوزموبوليتية إلى تقديم مشروع سياسي جديد للبنى العابرة للحدود الوطنية، تقوم على أساس وجود المجتمع الكوزموبوليتي للحكم العالمي الذي يتميز بتعدد الانتماءات السياسية ليس بالضرورة إقامة حكومة عالمية، إنما على أساس العمل مع الدول والفواعل بمختلف مستوياتها لإدارة وتنظيم القضايا والمخاطر العالمية، والنظر إلى سكان العالم جميعهم بكونهم مواطنين عالميين يمثلون جماعة إنسانية، ويلتزمون بأخلاقيات تتجاوز الإطار الوطني الذي عادة ما ينكر المسؤولية خارج الحدود، لصالح تزايد الاهتمام والالتزام الأخلاقي بما يقع خارج الحدود ومبادئ حقوق الإنسان العالمية (العلاق، ٢٠٢٠، ٩٨-٩٩)، وعليه تعد الكوزموبوليتية الخيار الأمثل في المدن

المعاصرة الكوزموبوليتية التي تسعى لتحقيق التعايش الإنساني والتفاعل بين السكان بغض النظر عن اختلاف قومياتهم وأديانهم وثقافاتهم وانتمائهم لبلد ما، وعليه فإن حلم المواطنة العالمية بالصيغة الكوزموبوليتية يقوم بنائها التنظيري بحسب وجهة نظر أولريش بيك على ثلاث أسس (الصلاحي، ٢٠٢٣، صفحة ١٣٣) :

أ- تمتع الجميع بحقوق متساوية في المجتمع العالمي .

ب-حماية تنوع الخصوصيات الثقافية في المجتمع العالمي قانونياً .

ت-وجود معيار موحد تتعايش في ظله الكيانات السياسية المختلفة .

وبناءً على ما سبق ذكره يرى أولريش بيك ان مجتمع المواطنين الكوزموبوليتي لما بعد الوطني يقوم على أساس المسؤولية الذاتية للمواطنين في مجتمع يقوم على الديمقراطية التجريبية التشاركية، إذ لم تعد هوية الفرد محصورة في إطار الدولة الوطنية، إنما أصبحت هوية مركبة تتشكل من تفاعل المحلي مع العالمي، فالفرد في ظل المجتمع الكوزموبوليتي الحديث لما بعد الدولة الوطنية ينتمي إلى فضاءات سياسية متعددة وطنية وعابرة للحدود، ويؤدي هذا التحول إلى لإعادة تعريف الهوية السياسية بوصفها عملية دينامية غير ثابتة (بيك، ٢٠٠١، الصفحات ١٨٦-١٧٠)، ولابد من الإشارة إلى أن بيك يؤكد أن تعدد الهويات السياسية لا يُنتج بالضرورة تفككاً اجتماعياً، إنما يمكن أن يشكل أساساً جديداً للتعايش السياسي بعيداً عن ويلات الحرب والاضطهاد والفقر، وفقدان الشعور بالأمان والإحساس بالكرامة، فلابد الاعتراف بغيرية وحرية الآخر على وفق التصور الكوزموبوليتي بدلاً من إخضاعه على وفق ثقافة النموذج الإمبراطوري المتحكم، ومثل ذلك الانموذج الأمريكي الذي يسعى لنشر القيم الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية لتحويل الناس إلى أمريكيين لأجل أن يتسنى للأمريكيين العيش بسلام وأمان في عالم لا حدود له ضمن إطار كوزموبوليتي يعترف بالاختلاف الذي يعد صمام أمان بالنسبة لكوزموبوليتية التي ترفض وتعارض سيادة الدول التي تنتهك حقوق مواطنيها بسبب العرق والدين واختلاف الثقافة (الصلاحي ٢٠٢٣، ١٣٥-١٣٧).

ثالثاً: إعادة هندسة السيادة وآفاق الديمقراطية وحقوق الإنسان العابرة للحدود : في المجتمع الكوزموبوليتي تتحول السيادة من مفهوم محلي مطلق مرتبط بالدولة الوطنية إلى مفهوم علائقي كوني يُمارَس عبر شبكات من التعاون بين الدول والفاعلين العالميين، ويرى بيك أن هذا التحول يفتح المجال أمام أشكال جديدة من الديمقراطية وحقوق الإنسان العابرة للحدود والممثلة للثقافات جميعاً، وذلك بوصفها له المشروعية والأحقية في الإسهام بالجهد العالمي، حيث لا ينحصر القرار السياسي داخل الإطار الوطني، ومع ذلك يقرّ بيك بوجود إشكاليات تتعلق بالشرعية والتمثيل الديمقراطي في هذا النموذج، والمتمثلة بحصر الديمقراطية وحقوق الإنسان بالغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فحقوق الإنسان والديمقراطية والعولمة هي مسائل أكبر من أن تقودها أكبر دولة في العالم والغرب عموماً ، من هنا فأن

أولريش بيك يؤكد أن هذه الإشكاليات لا تلغي ضرورة هذا التحول في وظيفة الدولة بسبب وجود فاعلين آخرين في السياسة العالمية يعملون كشركاء في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية بصورة تعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام السياسي العالمي في ظل المخاطر المشتركة، وهؤلاء الشركاء هم الحكوميين وغير الحكوميين والأفراد كما يوضحه الجدول الآتي (الصبح ٢٠٢٣، ٢٤٨-٢٥٢):

النموذج	الوحدة	المعيار	دور الفاعلين
النموذج السياسي الفعلي	الدولة وسيادتها	معيار الحقوق الوطنية	إن دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية استشاري فقط .
النموذج العالمي	تؤدي الدول دوراً مركزياً	الحقوق مسؤولية وطنية وتتأثر الدول بإجماع متزايد عبر الحدود حول معايير حقوق الإنسان، وتتغير إلى حد ما .	تحاول المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دوراً في حماية حقوق الإنسان وتنجح أحيانا وتعتمد قدرتها على التأثير في تعاون الدولة.
المواطنة العالمية	الفرد هو مركز التحليل	حقوق الإنسان	إقامة علاقة مباشرة بين الفرد والمنظمات المشتركة، وبين الدول والمنظمات غير الحكومية، والتعويل على دور الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان.

يتضح مما سبق أن المجتمع الكوزموبوليتي لما بعد الدولة الوطنية يمثل عند أولريش بيك، نموذجاً سياسياً بديلاً ناتجاً عن التحولات البنيوية في علاقة الدولة بالمجتمع والسيادة، ولا يقوم هذا النموذج على إلغاء الدولة في مشروع الكوزموبوليتي النقدي عند أولريش بيك ، إنما يهدف إلى إدماجها ضمن منظومة سياسية كوزموبوليتية وإعادة صياغة وظائفها داخل فضاء سياسي متعدد المستويات لإعادة هندسة مفهوم السيادة في ظل التحولات العالمية المعاصرة ، ومن ثم تشكل فكرة المجتمع الكوزموبوليتي استجابة نظرية وعملية لمواجهة التحديات التي فرضها مجتمع المخاطر العالمية العابرة للحدود وإعادة تعريف الفعل السياسي في العصر العالمي، وذلك من خلال تفكيك مركزية الدولة الوطنية وإعادة بناء السياسة على أسس شبكية، يقدّم بيك تصوراً وبناءً نظرياً جديداً للسيادة والمجتمع والسياسة ، ويفتح أفقاً جديدة لإعادة التفكير في مستقبل الهوية والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة خارج الإطار الوطني المغلق.

الخاتمة :

إن تفكك سيادة الدولة في ظل مجتمع المخاطر العالمية عند أولريش بيك لا تدل على انهيار الدولة الوطنية، إنما تدل على تحوّل بنيوي في طبيعة السيادة، إذ لم تعد القرارات الكبرى التي تتعلق بالمخاطر العالمية الكونية العابرة للحدود تُتخذ ضمن حدود الدولة الوطنية، إذ يشاركها ضمن المجتمع الكوني عدد من الفاعلين وهم : الدول والمنظمات والمؤسسات والشركات والأفراد، وهذا الأمر أسهم بإعادة اندماج الدولة في داخل فضاء سياسي كوزموبوليتي، ومن ثم أدى ذلك لتقويض احتكار الدولة الوطنية لإدارة

السياسة والقرار السيادي، وتجاوز مفهوم منطق السيادة المطلقة والمغلقة، ذلك المنطق الذي تنتقده النظرية الكوزموبوليتية عند أولريش بيك التي ترى أن السيادة باتت تُمارَس في فضاء سياسي شبكي متعدد المستويات تشارك فيه فواعل دولية وغير دولية لمرحلة ما بعد الوطنية ، وعليه فإن تفكك السيادة يمثل عند أولريش بيك شرطاً لإعادة هندستها لا لنفيها، مما أسهم بفتح المجال أمام إعادة تشكيل السياسة والديمقراطية خارج الحدود الوطنية و شكل مدخلاً نظرياً أساسياً لفهم مستقبل الدولة والسيادة والمسؤولية المشتركة في عصر المخاطر العالمية .

الاستنتاجات:

١- إنّ مفهوم السيادة عند أولريش بيك تحول من مفهوم قانوني مغلق إلى بنية متحركة داخل مجتمع المخاطر، تتقاسم فيها الدول سلطتها مع قوى ومؤسسات ومنظمات متعددة؛ نتيجة وجود الخطر الكوني الذي يفرض تجاوز سلطة مركزية الدولة نحو الفضاء الكوزموبوليتي، الذي تكون فيه المسؤولية والسيادة وجهان لعملة واحدة.

٢- إن السيادة وفقاً لمنظور بيك تكون شبكية موزعة قائمة على التفاعلات المتبادلة بين الدولة لا تستطيع اليوم إعلان قراراتها بمعزل عن المنظومات البيئية، والاقتصادية، والأمنية التي تشكلها بمجموعها المؤسسات الدولية، فمواجهة الأوبئة أو التغير المناخي أو التسلح النووي يتطلب مسؤولية مشتركة موزعة للتكيف مع الواقع الجديد الذي تفرضه المخاطر العالمية .

٣- إنّ تفكك السيادة في فكر أولريش بيك لا يُفهم كأزمة، إنما كمرحلة انتقالية ديمقراطية نحو وعي سياسي جديد يدرك بأن مصير الإنسانية مترابط ومشترك، بأنّ الدولة مهما بلغت قوتها، لا تملك قوة مواجهة المخاطر العالمية بصورة منفرد، مما يستدعي تحمل المسؤولية المشتركة لمواجهة الخطر المشترك، وهذا في جوهره يعكس السيادة بمعناها الإنساني الأسمى.

٤- إنّ المجتمع الكوزموبوليتي عند أولريش بيك لا يُبنى على إلغاء الدولة، إنما على تحويل وظيفتها من الحماية الذاتية إلى التعاون الوقائي، ومن احتكار القرار السيادي إلى المشاركة والتعاون في صنعه عبر مؤسسات عابرة للحدود بدل الانعزال والسيطرة .

٥- إن النظرية الكوزموبوليتية النقدية عند أولريش بيك ليست خطاباً مثالياً خيالياً، إنما تمثل تصوراً لإعادة بناء الفعل السياسي العالمي على أساس المشاركة والتضامن وتوسيع أفق المواطنة نحو الانتماء الإنساني بدل الانغلاق القومي، كما إنها تمثل استجابة فكرية مستقبلية عميقة لمخاطر الواقع العالمي، التي تتجاوز قدرات السياسات الوطنية في التعامل معها مثل التغير المناخي الذي قاد دول العالم نحو عقد اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٥، والتحالفات الصحية لمواجهة الأوبئة مثل جائحة كوفيد ١٩ .

المصادر باللغة العربية:

١. بايمه، كلاوس فون،٢٠٢٣، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة، ط١، بيروت: المركز الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢. بيك ، أولريش، ٢٠٠١، هذا العالم الجديد ! رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة: أبو العيد دودو، ط١، منشورات الجمل، كولونيا.
٣. بيك ، أولريش، ٢٠١٢، ما هي العولمة؟، ترجمة: أبو العيد دودو، ط٢، بغداد: منشورات الجمل.
٤. بيك، أولريش . ٢٠١٣ . مجتمع المخاطر : نحو حداثة ثانية، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع،.
٥. بيك، أولريش ، ٢٠٠٩، مجتمع المخاطر، ترجمة: جورج كتورة و إلهام الشعراني، ط١، بيروت: المكتبة الشرقية،.
٦. بيك، أولريش ،٢٠١٠، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة و إلهام الشعراني، ط١، بيروت: المكتبة الشرقية،.
٧. بيك، أولريش: مجتمع المخاطر العالمية، متح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الآتي : https://share.google/CHoC5mAjbqnQaZha5 تاريخ الدخول ١٢/١٢/ ٢٠٢٥.
٨. بيك، أولريش، ٢٠١٢، ما هي العولمة، ترجمة : أحمد محمود، بيروت : دار الكتاب الجديد المتحد.
٩. بيك، أولريش،٢٠١٣، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون،ط١، القاهرة : المركز القومي للترجمة.
١٠. خضر، شيراز محمد . ٢٠٢٢، أخلاقيات وأخطار العلاقات العامة، ط١، لندن: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع،.
١١. زكاغ بشرى ، ٢٠٢٣، الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي؟ السياسي بالمغرب، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،.
١٢. شكراني، الحسين، ٢٠١٨، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأجيال العربية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
١٣. الصبح، رياض، ٢٠٢٣، الدولة وحقوق الإنسان في الفلسفة المعاصرة، ط١، الآن ناشرون وموزعون، عمان.
١٤. الصلاحي، أمين نعمان،٢٠٢٣ ، الكوزموبوليتانية :مواطنة عالمية أم عولمة غربية؟ ، مجلة رواء، العدد (٢١)، سوريا، حزيران.
١٥. عبد الناصر، مولاي ،٢٠٢٥، استشفاف المعنى زمن كورونا بين قلق خطاب الأخلاق وإكراهات الواقع ومساءلة لمشروع الأنسنة الغربي، ط١، دار نشر Tasq Company، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٦. عزيزي، محسن بو، ٢٠٢٢، المنهج والصدفة : مقاربة غير المتوقع، في مجموعة مؤلفين: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية: مقاربات اجتماعية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ج٢.
١٧. العلاق، يسرى كريم ،٢٠٢٠، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، ط١، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،.
١٨. عيد، محمد أحمد الصغير علي ، ٢٠٢٥،تشكل النظام العالمي الجديد : تحولات القوى وآفاق المستقبل، ط١، مكتبة محمد الصغير عيد للنشر الإلكتروني،(د.م).
١٩. غازي، خالد محمد ، ٢٠٢٥،هل أنت متصل الآن؟: الرأي العام والسوشيال ميديا، ط١، وكالة الصحافة العربية، القاهرة.
٢٠. غازي، خالد محمد ،٢٠٢٥، سلطة الظل: النفوذ الرقمي والرأي العام، ط١، وكالة الصحافة العربية، القاهرة.
٢١. غرابية، إبراهيم ، ٢٠٢٠، من الهرمية إلى الشبكية : وجهة الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة، ط١، الآن ناشرون وموزعون، عمان.

٢٢. الكعبي ، حيدر محمد ،٢٠٢٢، العولمة: المنشأ والمنجر والمآل، ط١، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف .
٢٣. الكناني، إياد هلال ، ٢٠٢٠، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ط١، عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع.
٢٤. ليستر، ليبي،٢٠١٢ ، الإعلام والبيئة، ترجمة: بسمة ياسين، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.
٢٥.مارون، دونشا ، ٢٠٢٣، تحدي مجتمع المخاطرة : سياقات تأثير الإرهاب الإسلامي، في مجموعة مؤلفين: الجماعات الإسلامية المسلحة: الخصائص السوسيولوجية والأسباب والنتائج، ط١، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٦.مجاهد، نهى عادل ، ٢٠٢٣، التربية على قيم المواطنة العالمية لمواجهة مجتمع المخاطر،(د.ط)، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
٢٧. المناور فيصل و ملاعب عمر ،٢٠٢٠، مداخلة علمية : مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، العدد ١ ، المجلد ٢٢، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Beck , Ubich, 2012,Global inequality and human rights: a cosmopolitan perspective, in :Routledge Handbook of Cosmopolitanism Studies, Edited by: Gerard Delanty, First publication, Taylor & Francis , New York.
2- Burgess, J. Peter, 2011,The Ethical Subject of Security: Geopolitical Reason and the Threat Against Europe, First publication, Taylor & Francis, London.
3- Maronitis, Kostas, 2019, Postnationalism and the Challenges to European Integration in Greece: The Transformative Power of Immigration, Springer International Publishing, Switzerland.
4- Priban, Jiri, 2019, The Nation State's Legitimation in Post-National Society: A Social Systems Perspective of Values in Legality and Power, in : Legitimacy :The State and Beyond, Edited by: Kevin Walton ،Michael Sevel ،Wojciech Sadurski, First publication, OXFORD UNIVERSITY PRESS , UK.
5- Schwobel, Christine EJ, 2011, Global Constitutionalism in International Legal Perspective, Brill, Netherlands.
6- Sullivan, Gavin, 2022,The Law of the List: UN Counterterrorism Sanctions and the Politics of Global Security Law, Cambridge University Press,UK.
7- Swaaningen, René Van, 2013, Critical Cosmopolitanism and Global Criminology, in: Comparative Criminal Justice and Globalization, Edited by: David Nelken, Ashgate Publishing Limited ,UK,